

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية بالجزائر

بلحاج فراحي¹

الملخص:

لقد أثبتت التجربة الدولية في الحقتين الأخيرتين أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة أصبحت المحرك الأساسي للاقتصاد في معظم دول العالم وأن دورها و مكانها مرشح لأن يتنامى أكثر في المستقبل لاسيما في ركاب العولمة.

من التجارب التي تبرز دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية نجد مثلا تجربة بلدان جنوب شرق آسيا التي تحققت اليوم أرقاما قياسية في مجال النمو الاقتصادي، وأن ذلك يساهم لاشك في تراجع مستويات البطالة بشكل ملفت للنظر.

إن جهود الحكومة اتجهت في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير الترسنة القانونية والدعم المادي، و توفير الشروط التي تساعد على الحفاظ أولا على النسيج الصناعي القاعدي المشكل أساسا من شبكة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتسم به من مرونة في التشكيل و التطور والتسيير والتأقلم مع مستجدات الواقع الاقتصادي الوطني و الدولي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية، التحولات الاقتصادية، الآفاق المستقبلية

تمهيد:

● لقد عرفت التنمية الاقتصادية في الجزائر تحولات ومراحل كغيرها من اقتصاديات العالم حيث تميزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمعات الضخمة وفقا للمخططات التنموية التي شرعت الجزائر في تنفيذها تبعا للسياسة الاقتصادية المنتهجة المركزة على نمط التسيير الاشتراكي، لكن بعد ظهور بوادر الازمة الاقتصادية مع انخفاض أسعار البترول بدأ التفكير في خطة للإنعاش الاقتصادي كبديل جديد، فشرعت في إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالى نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وفتحت المجال للخواص بذلك، هذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن

¹: أستاذ مساعد_ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة بشار

أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات.

- إن المتتبع لتطور هذه المؤسسات عددا ونوعا ليجد الدليل على أهمية هذه المؤسسات من خلال ما تحقّقه من أهداف اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وذلك للميزة الأساسية لها والمتمثلة في تحقيق معدلات تشغيلية عالية على مستوى أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم وتحقيقها للتكامل الإقتصادي من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من دعم للمؤسسات الكبيرة، وتحقيقها لمعدلات نمو معتبرة حيث تشير أن 70% من القيمة المضافة و60% من مناصب الشغل توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• I - ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر :

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتباين التعريفات بين بيئة وأخرى نظرا لاختلاف قدرات الدول الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها، فبعض الدول تعتمد على عدد العمال والبعض الآخر يقتصر على رقم الأعمال، من بين التعاريف الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية نجد تعريف هيئة الأعمال الصغيرة التابعة لحكومة الولايات المتحدة Small Business act والتي تعتمد على عدد العمال والاستقلالية؛ وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها المؤسسات الكبرى، تعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تضم على الأقل 500 عامل(1).

- وفي كندا تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مستثمرات تجارية هدفها الربح وهي تضم اقل من 500 عامل بحصيلة سنوية تقدر ب 50 مليون دولار على الأقل؛ وهذه المؤسسات تمثل 96% من المؤسسات في كندا أي ما يقدر 1.4 مليون مؤسسة حسب إحصائيات سنة 2004.

- وما يسمى بمشروع صناعي كبير يمكن أن يضم نحو 50 عاملا في بلجيكا واليونان و 200 عامل في ايطاليا واسبانيا و 500 عامل في الدانمارك وايرلندا، وفي غالبية هذه البلدان تعد المشروعات التي يقل عدد عمالها عن 10 عمال أو 20 عاملا، إما مشروعات صغيرة جدا أو مؤسسات صغرى، وإما تستبعد من الإحصاءات الرسمية(2).

تعريفات لأصناف المؤسسات حسب مجموعة البنك الدولي (3)

نوع المؤسسة	عدد العمال	حجم الاستثمار	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	1-10	أقل من 100000 دولار	أقل من 100000 دولار
مؤسسة صغيرة	11-50	بين 100000 و 3 ملايين دولار	بين 100000 و 3 ملايين دولار
مؤسسة متوسطة	51-300	بين 3 ملايين و 15 مليون دولار	بين 3 ملايين و 15 مليون دولار

- أما في الجزائر فقد اخذ المشرع الجزائري بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم هذه المؤسسات وذلك باستخدام ثلاثة معايير عدد العمال، رقم الأعمال والاستقلالية.
- حسب ما جاء في المادة الرابعة من الفصل الأول من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف هذه الأخيرة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات التي:
 - - تشغل من 1 إلى 250 شخص؛
 - - لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي 2 مليار دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج؛
 - - تستوفي معايير الاستقلالية، أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (4).

معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (3)

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200 إلى 2 مليار دج	بين 100 و 500 مليون دج

• إن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت خيارا استراتيجيا لا جدال في نجاعته و في قدرته على تحقيق الأهداف التنموية، تفرض نفسها بقوة عندما نأتي إلى التوجهات الكبرى في مجال التنمية الوطنية والتي تضع في مقدمة الاهتمامات تنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا التي تعتبر فضاء شبه شاغر لا ينتظر سوى المبادرات في مجال الاستثمار، لذلك فإننا نجد في مختلف البرامج الاقتصادية و الصناعية التي تسنها الدولة تدابير و تحفيزات خاصة لفائدة الذين يبادرون بالاستثمار في هذه المناطق من الوطن.

• II- مراحل التنمية الاقتصادية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد

الوطني(5):

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع المراحل التالية وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع الأقطار لكن توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت إليها بعض الأقطار ولابد من الإشارة كذلك إلى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية حيث يمكن أن يتخلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع الأقطار والتي تنعكس على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

1-المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لا بد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

2-المرحلة الثانية:تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

3-المرحلة الثالثة:تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

4-المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

ومن خلال الملاحظة العامة لهذه المراحل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في هذه المراحل بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

- 1- مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية خلال السداسي الأول 2007 .

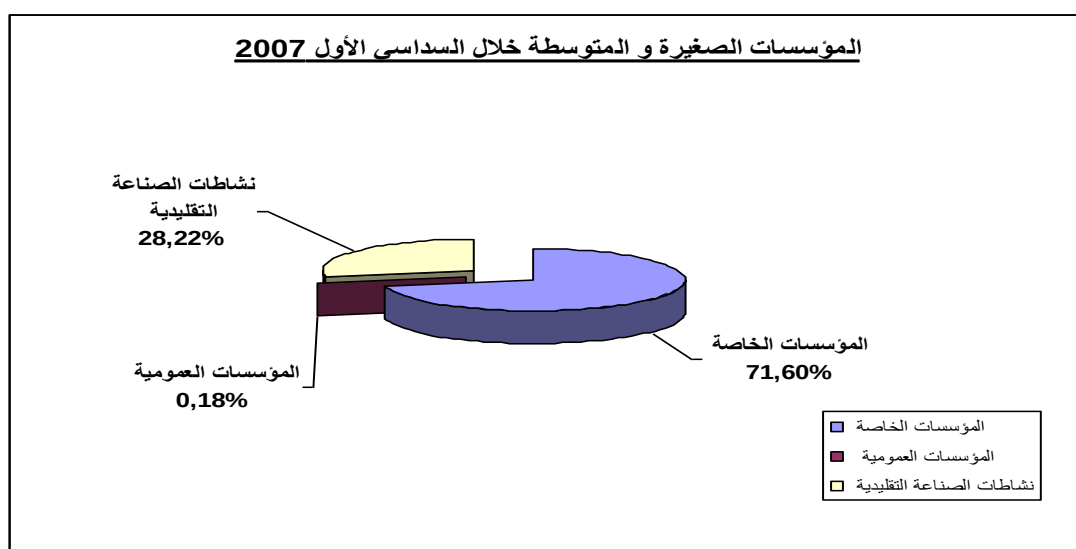
طبيعة المؤسسات ص.م	عدد المؤسسات السداسي الأول 2007	%
المؤسسات الخاصة *	284 244	71,60
المؤسسات العمومية **	711	0,18
نشاطات الصناعة التقليدية ***	112 017	28,22
المجموع	396 972	100

المصدر

* - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS

** - وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار

*** - غرف الصناعة التقليدية والحرف



- نلاحظ من خلال الجدول الآتي تطور التعداد العام للمؤسسات الصغيرة
- و المتوسطة حيث أن تطور المؤسسات الخاصة خلال هذا السداسي يبين زيادتها ب 24 962 مؤسسة مقارنة بالسداسي الأول 2006 أي بمعدل 9,62 % .

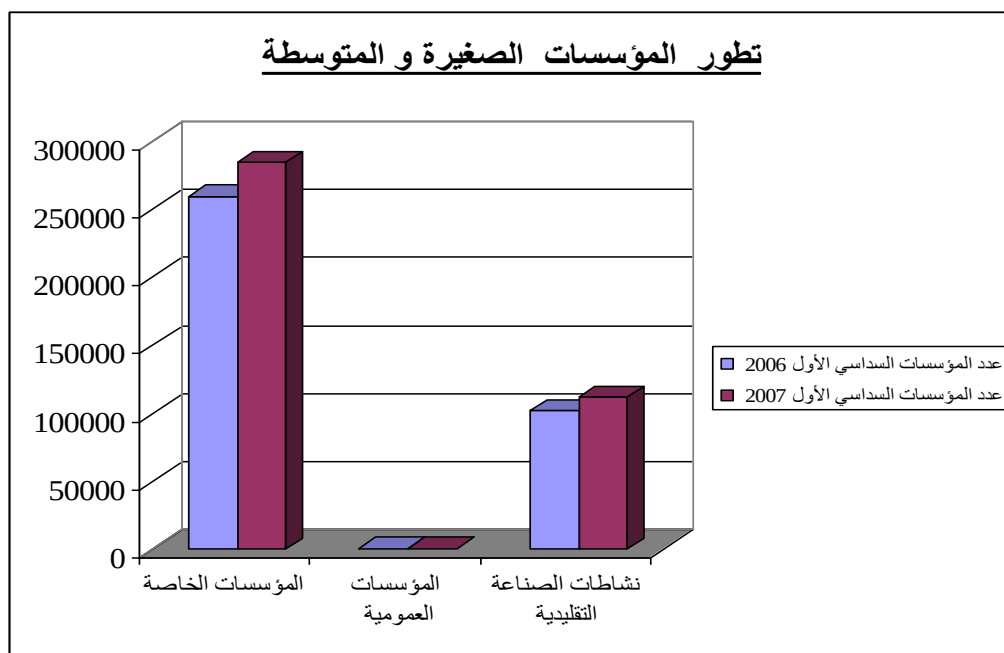
طبيعة المؤسسات ص.م	عدد المؤسسات السداسي الأول 2006	عدد المؤسسات السداسي الأول 2007	التطور	%
المؤسسات الخاصة*	259 282	284 244	24 962	9,62
المؤسسات العمومية**	849	711	-138	-16,25
نشاطات الصناعة التقليدية***	101 981	112 017	10 036	9,84
المجموع	362 112	396 972	34 860	9,63

المصدر:

* - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS

** - وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار

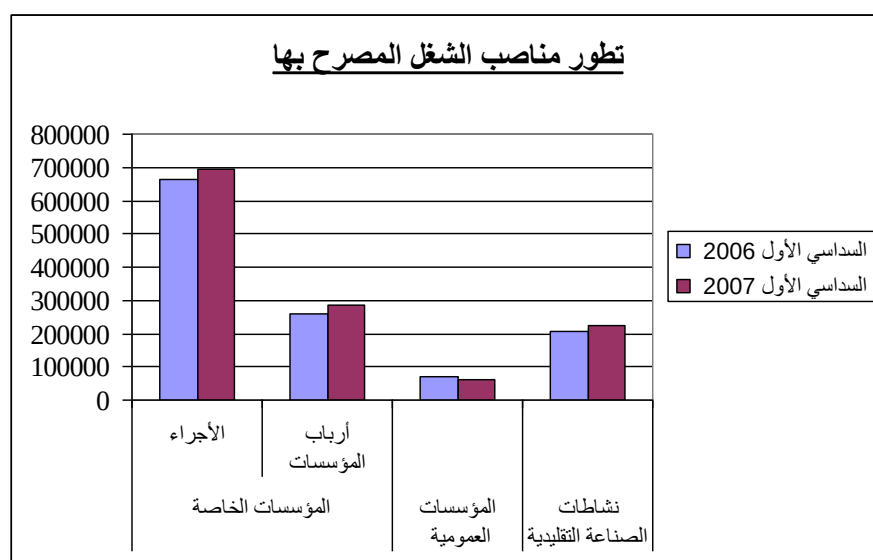
*** - غرف الصناعة التقليدية والحرف



2- مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات :

طبيعة المؤسسات ص.م	السداسي الأول 2006	السداسي الأول 2007	التطور	%
--------------------	-----------------------	-----------------------	--------	---

4,26	28 352	693 81 6	665 464	الأجراء	المؤسسات الخاصة *
9,62	24 962	284 244	259 282	أرباب المؤسسات	
- 14,68	-10 316	59 925	70 241	المؤسسات العمومية **	
9,83	20 124	24 670	204 562	نشاطات الصناعة التقليدية ***	
5,26	63 103	1 262 655	1 199 549	المجموع	



المصدر :

* - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء

** - وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار

*** - غرف الصناعة التقليدية والحرف

3- مكونات المؤسسات المصغرة و مناصب الشغل خلال سنة 2006 حسب الوكالة الوطنية

لدعم تشغيل الشباب (L'ANSEJ) :

عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل في 2006/12/31	%	قطاع النشاط
12023	30095	15,38	نقل الاشخاص

نقل البضائع	10825	13,84	22213
الخدمات	22820	29,18	62985
الزراعة	9725	12,44	25046
الحرف التقليدية	11835	15,14	41841
الصناعة	4146	5,30	15048
المقاول	3135	4,01	12656
المهن الحرة	1954	2,50	4868
الصيانة	1231	1,57	3391
الري	220	0,28	957
الصيد	277	0,35	1289
المجموع	78191	100	220389

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة

أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال السداسي السداسي الأول 2007 ، الوحدة:
بالمليون للدولار

معدل التطور (%)	السداسي الأول 2007		السداسي الأول 2006		تعيين المنتج
	النسبة المئوية %	القيمة بالدولار	النسبة المئوية %	القيمة بالدولار	
56,42	4,65	25,09	2,59	16,04	فوسفات الكالسيوم

-68,24	3,88	20,92	10,64	65,87	نفايا وبقايا المواد السبكية
-70,85	2,69	14,49	8,03	49,7	الزيوت و المواد الأخرى الأتية من تقطير الزيت
23,66	2,40	12,96	1,69	10,48	دواليب مطاطية
-2,29	1,90	10,23	1,69	10,47	تمور
264,14	1,60	8,63	0,38	2,37	المياه ، بما في ذلك المياه المعدنية
-91,80	1,50	8,11	15,97	98,88	النشادر المنزوعة الماء
301,64	0,91	4,9	0,20	1,22	الـخروب ، الطحالب ، شمندر السكر
521,79	0,90	4,85	0,13	0,78	المعجنات ، الغذائية المطبوخة أو المحشوة
-88,91	0,77	4,16	6,06	37,5	الزنك في الحالة الخامة
-61,02	21,21	114,34	47,38	293,31	المجموع الجزئي
-12,92	100	539	100	619	المجموع

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية السداسي الأول 2007

III - الأفاق المستقبلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية التي

تعيشها الجزائر:

إن المؤسسات ذات الأولوية في عملية إعادة الهيكلة والتأهيل هي المؤسسات التي تتمتع بمؤهلات وخصوصيات ترتبط بالأداء الاقتصادي، ومستويات التشغيل وخلق وظائف جديدة وفتح أسواق واعدة لمنتجاتها، بالإضافة للمؤسسات في المناطق الجنوبية والهضاب العليا لمنع هجرة الحرفيين من تلك المناطق، خلق فرص عمل لهم والمحافظة على النشاط الاقتصادي في تلك

المناطق، بالإضافة للمؤسسات التي تمتلك قدرات تصديرية عالية لمنتجاتها بالأسواق الخارجية. إن برنامج التأهيل يعد خطوة هامة جدا في تعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما سيشمل أيضا المؤسسات التي تشغل عشرة أشخاص فما فوق (6).

- إن الحكومة الجزائرية تسعى جاهدة لإيجاد آلية دعم خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق لمنتجاتها وذلك بمنحها حوافز تتمثل في إعفاءات ضريبية وتسهيلات للحصول على القروض والأراضي اللازمة لإقامة مشاريع عليها وتوفير مناخ استثماري ملائم للمؤسسات التي تعمل في المناطق النائية.
- هناك الكثير من المؤسسات الصغيرة نجحت في التحول إلى المؤسسات متوسطة وأن معدل النمو في المؤسسات الصغيرة يقدر بنحو 20 ألف مؤسسة سنويا وهو معدل مقبول لكن هناك سعي للوصول إلى 40 ألف مؤسسة سنويا لأن هذا القطاع يمتص البطالة ويساهم في تقليصها حيث يعمل في 221 ألف مؤسسة قطاع خاص أكثر من 800 ألف عامل بالإضافة لأكثر من 89 ألف حرفي وأكثر من 800 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع العام.
- إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات و التي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة، و الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة و قد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، و في هذا السياق أنشئت في سنة 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات، إن الإضاء على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و قرب سريان مفعوله و تسارع وتيرة المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي حتما إلى انفتاح أكبر لحدودنا الاقتصادية مما يفرض علينا تأهيل مؤسساتنا لمواجهة المنافسة و حيازة مواقع في الأسواق العالمية وتشجيع الاستثمار و توسيع رقعته في بلادنا، و قد انطلق مسار عملية إعادة تأهيل المؤسسة الجزائرية بفضل الآليات التي وضعتها السلطات العمومية بالتشاور مع المؤسسات وباعتماد على الموارد العمومية ولكن كذلك على المواد الخارجية في إطار التعاون مع شركائنا الأجانب .

و بالفعل جندت السلطات العمومية الآليات اللازمة لانطلاقة ناجحة لتأهيل المؤسسات بإتباع منهجية تشاورية و تشاركية مع المؤسسات و بتعبئة الموارد العمومية و الاستفادة من المسيرة الدولية في إطار التعاون مع شركائنا الأجانب.

إضافة إلى هذا و تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في القانون التوجيهي تم إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الجريدة الرسمية رقم 74

- م.ت رقم 02 - 373 المؤرخ في 11/11/2002) الذي انطلق فعليا منذ مارس 2004 و الذي سيساهم بدوره في التخفيف من حدة مشكل التمويل (8)، كما يتم الآن إتمام الإجراءات الضرورية لإنشاء وكالة وطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتكفل بالإضافة إلى متابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بمجموعة من العمليات أهمها، احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية، إعداد دراسات اقتصادية متابعة وتنسيق نشاطات مراكز التسهيل و مشاتل المؤسسات.

و دعما للتنمية المحلية و تدعيما للعمل الجوّاري تم إنشاء 48 مديرية ولائية ستلعب دور المنشط و المتابع لنشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية على المستوى المحلي كما تم إنشاء 11 غرفة صناعة تقليدية

- و حرف إضافية لتقريب هيئات التأطير من الحرفيين.

في هذا المستوى المحلي دوما، تتدخل وكالة دعم تشغيل الشباب بقدر واف في إنشاء المؤسسات المصغرة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من القطاع .

الخاتمة

- ان العمل على تحسين أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجرنا بالضرورة إلى الحديث عن تحسين القدرة التنافسية، ذلك أن عالمية التبادلات و التغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة

- والناجعة في عملية التأهيل التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب، بل تتعدى ذلك إلى المحيط لاقصادي، لتمكين مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، و لكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، و بالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدت الجزائر برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 و ينتظر من هذا البرنامج تنمية سوسيو-اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي و الجهوي بواسطة:

- - توفير مناصب شغل دائمة .
- - نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذي تنافسية و فعالية في سوق مفتوح.
- - إنشاء قيم مضافة جديدة و تطوير الصادرات خارج المحروقات.
- - التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- - توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في خدمة الدولة و الاقتصاد الوطني.

المراجع:

- (1) - يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 20.
- (2) - Perspective de l'OCDE, Les petites et moyennes entreprises: force locale, action mondiale, juin 2000, p02.
- (3) - الجدول من تنظيم الباحثين بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- (4) - أ. عبد الرحيم ليلي، أ. لدرع خديجة، تجارب دولية في تمويل م.ص.م، الملتقى الوطني جامعة سكيكدة، أبريل 2008.
- (5) - الموقع الإلكتروني لوزارة وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار
- (6) - لزهرة قواسمية، مجلة المختار، 03 فيفري 2007 .
- (7) - القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، ج. ر-رقم: 77/ 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- (8) - المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، ج. ر-رقم: 74/ 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- (9) - المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مهامها و تنظيمها.
- (10) - WWW.ANSEJ.ORG.DZ
- (11) - العايب عزيز، مدير مركز المناولة و الشراكة، المؤتمر العربي حول دور التشريعات في تطوير وتنمية المناولة، 12-15/09/2006
- (12) - Source :ministère PME PMI ; rapport sur l'état du secteur. juin 2000 p6.

